الفصل السابع: الحصول على الحقائق وتقييمها

يركز هذا الفصل على كيفية تقييم ما إذا كانت تفاصيل مشروع القانون تبدو، من أجل المصلحة العامة، مبنية على الحقائق المتاحة. وبما أن المحامين ينظرون إلى النظام القانوني بشكل أساسي بوصفه مجموعة من القواعد التي ترشد القضاة عند البت في الدعاوى القضائية، فستجد أن معظمهم لا يدرسون سوى القوانين النظرية المدونة في كتب القانون. ويعد هذا منطقيا عندما يحاول المحامي أن يحل مشكلة ناشئة في إطار النظام القانوني القائم.

وعلى النقيض من ذلك، تتطلب النظرية التشريعية دراسة القوانين المطبقة، أي، تحليل السبب وراء تصرف الناس على النحو الذي يتصرفون به في مواجهة القوانين القائمة. وتعتبر دراسة السلوك في مواجهة قاعدة ما أمرا منطقيا عندما يكون لزاما عليك أن تقرر الشكل الذي يجب أن يكون عليه القانون. ويدور الحديث في المحاكم حول تفسير القانون وتطبيق القواعد القائمة على مجموعة من الحقائق؛ وعلى النقيض من ذلك، يتركز الحديث عند تشريع القوانين على تغيير السلوكيات التي تشكل المشكلة الاجتماعية.

وهذا الفصل:

أ. يستعرض منهج حل المشاكل بوصفه مرشدا عند صياغة الفرضيات التي توفر معايير البحث عن الحقائق ذات الصلة؛

ب. يقترح طرقا مختصرة للبحث عن تلك الحقائق ويبين أهمية مشاركة المنتفعين في البحث عن هذه الحقائق؛

ج. يتناول أهمية مختلف الطرق المستخدمة في جمع الحقائق مثل: الأساليب الكمية في مقابل الأساليب النوعية؛ والعينات النموذجية؛ والقانون الأجنبي والتجربة.

أ. البحث عن الحقائق ذات الصلة

في كل خطوة من الخطوات الأربع لمنهج حل المشاكل، تقترح النظرية التشريعية دراسة الحقائق المتصلة بالسلوكيات الحالية المسببة للمشكلة، ومسبباتها، والتكاليف والمزايا المرتبطة بالتدابير التفصيلية المحددة في مشروع القانون. وعلى الصائغين أن يبرهنوا لك أن فرضياتهم متوافقة مع واقع بلدك؛ وإلا، فقد يكون مشروع القانون مجرد انعكاس لافتراضاتهم الشخصية. وقد يتناولون، في

أفضل الأحوال، مظاهر المشكلة، وليس مسبباتها الأساسية.

اطلب الحقائق

يجب ألا يكتفي مشروع القانون بالارتكان إلى المنطق أو النظرية – اطلب الحقائق

من الناحية الشكلية، لا يوجد ما يعيب المنطق القياسي التالي:

١. كل القطط لها تسع أرواح.
٢. وقطتي، تاندي، من القطط.
٣. لذلك، تاندي لها تسع أرواح.

تقرر هذه الحجة أمرا غير معقول، على الرغم من منطقها الشكلي. ذلك أن مقدمتها المنطقية الأساسية («كل القطط لها تسع أرواح») لا تتناسب مع الحقائق. وبنفس الطريقة، قد يكون تبرير الصائغ لمشروع القانون، مهما كان منطقيا، غير معقول لأن فرضياته الأساسية تظل غير متوافقة مع الحقائق.

إذا بنى الصائغون الأحكام الجوهرية لمشروع القانون على افتراضات لا تثبت توافقها مع الأدلة المتاحة، إما أن:

(١) ترفض مشروع القانون؛

(٢) تطلب من مقدمي مشروع القانون أن يراجعوا فرضياتهم حتى تتناسب مع الحقائق، ويراجعوا تفاصيل مشروع القانون وفقا لذلك؛ أو

(٣) تقترح على مقدمي مشروع القانون أن يعيدوا صياغته لكي تعهد به إلى جهاز مناسب يتولي، وفقا لمعايير وإجراءات محددة، إجراء البحوث الإضافية الضرورية (انظر «القوانين غير ذاتية التنفيذ»، الفصل السادس).

وتبرهن ضرورة أن ترتكن الأحكام التفصيلية لمشروع القانون إلى المنطق والحقائق على ضرورة أن يرفق الصائغين بمشروع القانون المهم تقريرا بحثيا يبين فرضياته الأساسية والحقائق الضرورية، ويربط بينها جميعا في تنظيم منطقي موضح بعناية.

وبدون الفرضيات، ما هي الحقائق التي تعتبر ذات صلة؟ إن مواردك البحثية محدودة، والحقائق تمتد إلى ما لا نهاية. فما هي الحقائق التي ينبغي عليك أن تحصل عليها؟ ترشدك فرضياتك إلى المعلومات التي تصف السلوكيات ذات الصلة ومسبباتها. وبدون الفرضيات، لن تجد وسيلة لتعرف من أين تبدأ البحث. اسأل إذن: هل الحقائق المتاحة تكّذب فرضيات الصائغين؟

ما الداعي لتكذيب الفرضيات؟

جرب ما يلي: لكي تختبر فرضية تقوم على أن «الماء يغلي عند درجة حرارة ١٠٠ درجة مئوية»، اغلِ ماء في قدر مفتوح عند مستوى سطح البحر ١٠٠٠ مرة. في كل مرة، سيغلي الماء عند درجة حرارة ١٠٠ درجة مئوية. ولكن، إذا غليت الماء مرة واحدة فقط في قدر مفتوح عند ارتفاع ٥٠٠٠ قدم، سيغلي الماء عند درجة حرارة أقل. ومن خلال هذا البرهان الوحيد الذي تُكّذب الفرضية، سوف تتعلم أكثر مما تعلمته من ١٠٠٠ تجربة يبدو أنها تؤكد تلك الفرضية. وتؤكد هذه القصة على أهمية النقطتين التاليتين:

١. عندما تحاول أن تكّذب فرضية ستتعلم من ذلك أكثر بكثير مما تعلمته من دليل يبدو أنه يؤكدها. لذلك، تأكد من أن الصائغين قد درسوا كل الحقائق التي قد تثبت خطأ فرضيتهم.

٢. الخطوة الرابعة من منهج حل المشاكل، الخاصة بمراقبة المدخل الاجتماعي للقانون وتقييمه، تعكس أهمية أن تتعامل دائما مع المعرفة بحذر، وبشكل تجريبي، وأن تقبّل دائما إمكانية وجود دليل جديد قد يثبت خطأ الفرضيات الأساسية.

ب. الحصول على الحقائق

يجب عليك عادة أن ترتكن – مثلما يفعل الصائغ – إلى الحقائق التي يجمعها باحثون آخرون. وينبغي أن تعرف قدرا كافيا من المعلومات عن التقنيات التي يستخدمها علماء الاجتماع في البحث عن الحقائق لكي تقيم الحقائق التي يقدمها الباحثون الآخرون بشكل عقلاني.

وفي الماضي، كانت الصفوة السياسية تحكم من خلال عمليات تشريع وتنفيذ للقوانين تتسم بالسرية والفاشستية، مما جعلها في معظم الأحيان تسن قوانين لا تعكس الحقائق، بل تعكس آراءها الخاصة. وفي النظامين القانونين الرئيسيين – للكومنولث الإنجليزي والأكواد النابليونية – كانوا يبررون قوانينهم من خلال الادعاء بأن أحكامها ما هي إلا زأعراف عالميةس. وكانوا يؤكدون أنه نظرا لمعرفة الجميع بهذه الأعراف، فما الداعي للبحث فيها؟

واليوم، يسن المشرعون بشكل واع قوانين ترمي إلى التنمية والانتقال إلى صفوف البلدان المتقدمة. ولكن بالنسبة لبلد يسعى للقفز من مجتمع حديث يعيش مرحلة ما بعد الاستعمار – ربما ما زال يستبقي على عناصر من وسائل الزراعة البدائية، والمجتمع العشائري، ويعتمد على تصدير المواد الخام، والتصنيع القائم على تقنيات منخفضة المستوى – إلى مجتمع به معايير مرتفعة للإنتاجية، والتعليم، والصحة، والإسكان، والترفيه، والحكم الجيد؛ وينتهي الحال في معظم الأحيان بتصنيف القوانين التي لا ترتكن إلى الحقائق والمنطق ضمن فئة «القانون الجيد الذي يطبق تطبيقا سيئا».

وفي عملية تشريع القوانين أو تنفيذها، يوجد لدى أحد الأشخاص – عادة ما يكون مسئولا وزاريا، وأحيانا مُشرعا زميلا أو عضوا في طاقم منظمة غير حكومية – أدلة عن المشكلة القائمة. ولكي تؤدي واجبك كمشرع، عليك أن تطلب من مقدمي مشروع القانون أن يثبتوا لك أنهم بنوا تفاصيل مشروع القانون، ليس فقط على المنطق، بل على الحقائق أيضا. وتكمن البراعة في معرفة ماهية الأسئلة التي يجب أن تطرحها على هؤلاء الأشخاص ذوي الدراية الواسعة.

وبحلول أواخر القرن العشرين، أوصى ناشطو المجتمع وعدد متزايد من المتخصصين في تقييم القوانين بإشراك المنتفعين – أي، أولئك المتأثرون بالقانون، خاصة الفقراء والضعفاء – في تقديم مقترحات تستند إلى خبراتهم الخاصة لتحسين البرامج التشريعية. وبوصفك مشرعا منتخبا، يمكنك أن تساعد المنتفعين من بين ناخبيك على استخدام منهج حل المشاكل في جمع الحقائق ذات الصلة وتحليلها بوصفها أساسا للقواعد الجديدة. وفي أثناء هذه العملية، قد يتوصلون أيضا إلى طرق لتحسين استغلال الموارد بغية الارتقاء بحياتهم.

تدريب: مشاركة المنتفعين في البحث

١. قارن بين مزايا وعيوب أن تطلب من المنتفعين أن:

- (أ) يكتفوا بالتعبير عن مطالباتهم وطلباتهم بالمقارنة
- (ب) بإشراكهم في تحليل مبني على الخطوات الأربع لمنهج حل المشاكل.

٢. من هم المنتفعون الذين يجب أن يشاركوا في تحليل المسببات الخاصة بمشكلات اجتماعية معينة في بلدك وإيجاد حلول تشريعية لها؟

- شجّع ناخبيك على أن يقدموا الحقائق عن طبيعة ونطاق المشاكل التي تؤثر على حياتهم؛ وأفكارهم الخاصة حول مسببات السلوكيات التي تسهم في تلك المشاكل؛ ومقترحاتهم حول كيفية قيام تدابير تشريعية جديدة محددة بتشجيع سلوكيات جديدة أكثر ملاءمة.

- رتب لوضع إجراءات في منطقتك تمكن ناخبيك من التحدث معك ومع زملائك بشكل مباشر عن مشكلات محددة، ومسبباتها، والتدابير التشريعية الممكنة.

- شجّع ناخبيك على حصر الآراء الخاصة بأفراد المجتمع لسد الفجوات الموجودة في الأدلة المتاحة المتصلة بحل المشكلات الاجتماعية. ولكي تفعل ذلك، شجعهم على استخدام منهج حل المشاكل الذي تتبعه النظرية التشريعية وقائمة فحص الروكيبي.

هل يمكنك أن تفكر في وسائل أخرى تشرك بها ناخبيك في تقديم الحقائق لكي يساعدوا في ضمان توفير احتياجاتهم عن طريق القوانين المقترحة التي تستهدف إحداث التحولات؟

ج. أساليب مهمة للبحث عن الحقائق

وضع علماء الاجتماع مجموعة متنوعة من التقنيات لجمع الحقائق. وأنت بحاجة لمعرفة القدر الكافي عن الأساليب التي يستخدمونها في جمع الحقائق التي يقدمونها لك حتى تقيّم دلالاتها.

١. مقارنة بين الأساليب الكمية والأساليب النوعية

وضع علماء الاجتماع تقنيات بحثية كمية ونوعية أثبتت فائدتها في مختلف الأغراض. وتسهل الأساليب الكمية قياس الظواهر ومقارنتها بحكمة من خلال الوحدات: كقياس العمر بالسنين؛ والطول بالأمتار؛

والمدخلات والمخرجات الاقتصادية بالوحدات النقدية؛ والتعليم بعدد السنوات التي يقضيها التلميذ في المدرسة. وكلما تعقدت المجتمعات وتعددت الوحدات النقدية فيها، أصبح جمع الإحصائيات الكمية يفيد في التخطيط لاستخدام الموارد وإدارتها وكذلك في قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المعلنة.
كما يستخدم علماء الاجتماع التقنيات الكمية أيضا لمعرفة أفكار الناس أو آرائهم. ومع ذلك، لا يساهم الناس الذين توجه إليهم الأسئلة إلا بقدر ضئيل جدا من المعلومات عن سلوكياتهم التي يسأل عنها الباحثون؛ ولا تمثل تلك المعلومات بالضرورة الحقائق التي يعتبرها مقدمو المعلومات مهمة.

البيانـات الكمية

استخدامات الأدلة الكمية التي تبرر مشروع قانون

حالة خاصة بمشروع قانون (افتراضي) مقترح لإصلاح الأراضي
للمساعدة في تحديد ما إذا كنت ستصوت لصالح مشروع قانون مقترح لإصلاح الأراضي، عليك أن تطلب أدلة كمية تفصيلية للإجابة عن نوعين من الأسئلة:

(١) هل الأنماط الحالية لتملك الأراضي تعوق جهود الغالبية الفقيرة من المزارعين لزيادة إنتاجيتهم وتحسين نوعية حياتهم؟

قد تتضمن البيانات الكمية حقائق عن:

- عدد المزارعين الذين يشكلون «الغالبية الفقيرة»؛
- متوسط حجم الأراضي التي يملكونها ومتوسط دخولهم مقارنة بكبار المزارعين؛
- وجود أراض غير مستخدمة ضمن الأراضي التي يملكها كبار المزارعين؛
- القيود المفروضة على السوق المحلية من جانب الغالبية ذات الدخل المنخفض.

(٢) هل من المرجح أن تزيد أحكام مشروع القانون الجديد من المزايا الاجتماعية-الاقتصادية التي تفوق التكاليف الاقتصادية المرجحة؟

قد تتضمن البيانات الكمية أيضا تقديرات مستندة إلى حقائق عن:

- الزيادة المتوقعة في الإنتاجية الزراعية لكل مزارع؛
- الارتفاع الناتج في متوسط دخول المزارعين الفقراء؛
- الزيادة في المبيعات المحلية من المواد الغذائية والصادرات الزراعية (التي تزيد من إيرادات النقد الأجنبي)؛
- الزيادة في المبيعات المحلية من المواد المصنعة الناتجة عن توزيع أكثر إنصافا للدخول المتزايدة.

ولتبرير الفرضيات المتصلة بالسلوكيات، يعترض عدد من العقبات إجراء الدراسات الميدانية لحصر عدد كبير من الحالات.

أولا،
لا تعكس السلوكيات المسببة للمشكلة سببا واحد فحسب، بل تعكس أسبابا كثيرة متداخلة. ويزيد ذلك من صعوبة عزل عامل واحد عارض وجمع بيانات عنه.

ثانيا،
حتى إذا سمحت التقنيات المتاحة بجمع بيانات عن كثير من الأسباب، سيتطلب جمع تلك البيانات في الغالب توفير موارد تفوق تلك المتاحة. ولهذه الأسباب، يرتكن المشرعون في كثير من الأحيان وبشكل أساسي إلى نتائج البحوث المترتبة على الأساليب النوعية.

ومن ناحية أخرى، هناك مقولة مشهورة للباحثين الكميين العمليين تقول «إذا لم تستطع أن تحصي أي شيء، فلا قيمة له». وطبقا لهذه المقولة، فإن أسئلة البحث يجب أن تقتصر على تلك التي يبدو أن هناك معلومات كمّية متوفرة عنها. على سبيل المثال: كم طن يتم إنتاجها؟ كم دولار (أو جنيه أو ين) تم الحصول عليه من السلع المباعة؟ كم عدد الأفراد الذين تم تدريبهم؟

ولكي تقيّم مشروع القانون، ستحتاج إلى كل الحقائق المتصلة بوصف السلوكيات المسببة للمشكلة وتفسيرها، وإعداد برامج مرغوب فيها اجتماعيا لتغيير تلك السلوكيات. وينبغي عليك في كثير من الأحيان أن تطرح أسئلة عن سلوكيات الأطراف الاجتماعية الفاعلة التي لا يمكن أن يجيب عنها الباحثون إلا من ناحية الخواص التي لا يمكن قياسها.

استخدامات البيانات النوعية

تركز التقنيات النوعية على الترابط، مما يتطلب من الباحثين ضرورة النظر إلى الناس بوصفهم موضوعات للبحث، مع كل التعقيدات الفردية للبشر. وعليك أن تركز على اللقاءات العامة المفتوحة بدلا من اللقاءات المنظمة مسبقا؛ وعلى القصص بدلا من المعلومات الضئيلة؛ وعلى الملاحظات التي يبديها المشاركون في الأنشطة الاجتماعية؛ أي الجماعات التي يتركز عليها الاهتمام focus group؛ لأن هذه الأنواع من الأساليب النوعية تميل إلى توفير الفهم، ليس فقط عن أجزاء محدودة من الحقيقة حددتها سلفا أسئلة الباحثين، بل عن الظروف المتبادلة بين حياة الأشخاص موضع البحث.

وباستخدام الخطوات الأربع لمنهج حل المشاكل في تنظيم تحليلاتهم، يمكن أن يتولد عن الاستعلام الجماعي أو الملاحظة من خلال المشاركة فهم أعمق عن مسببات السلوكيات المختلة وظيفيا الصادرة عن الأطراف الفاعلة ذات الصلة. وقد تضع هذه الأفكار أساسا مبنيا على الحقائق لتدابير تشريعية أكثر فعالية.

٢. أنواع الحقائق التي تحتاجها لتقييم مشروع قانون

لكي تصف مشكلة اجتماعية، يبدو في كثير من الأحيان أن الأدلة النوعية كافية لأداء المهمة. وسواء كان إجمالي معدل جريمة القتل العمد في بلد معين يبلغ ١٤ أو ١٠٠ جريمة قتل لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص في السنة، فلا شك أنك ستصوت لصالح تشريع يحظر ارتكاب جريمة القتل العمد.

وهناك عدد مذهل من مشروعات القوانين ينشأ عن قصة واحدة: فالشخص الذي تم إخلاء سبيله بشروط نتيجة إدانته في جريمة جنسية، يمكن أن يتسبب، عند ارتكابه جريمة جنسية أخرى، في سن قوانين جديدة لتسجيل مرتكبي الجرائم الجنسية بغية كبح جماحهم. كما أن انهيار منجم واحد للفحم يحفز على وضع تدابير جديدة للسلامة.

ومع ذلك، إذا زودك مقدمو مشروع القانون بمزيد من المعلومات التفصيلية، سيسهل عليك ذلك اتخاذ قرار حول ما إذا كانت الحقائق والمنطق المتصلان بالموضوع يثبتان أن المزايا الاجتماعية لمشروع القانون تفوق تكاليفه الاجتماعية. ولهذا السبب، أنت بحاجة إلى أكبر قدر ممكن من الأدلة الكمية: حول عدد الأشخاص الذين يتأثرون بالمشكلة وتكوينهم العقلي؛ ونسبتهم المئوية من إجمالي عدد

السكان؛ والتأثير الحالي والمستقبلي المحتمل للمشكلة على نوعية حياتهم.

وأنت بحاجة أيضا إلى حقائق كي تقيّم الفرضيات (الضمنية في كثير من الأحيان) الخاصة بصائغي مشروع القانون من حيث مصدر وماهية السلوكيات التي تمثل المشكلة الاجتماعية. وقد تكفي الأدلة النوعية لإجراء هذا التقييم. فتأييد بعض المديرين الصناعيين للتخلص من النفايات الكيميائية التي تلوث نظام المياه الجوفية يركز الانتباه على مسببات سلوكياتهم واحتمال تغيير الحلول التشريعية المقترحة لتلك السلوكيات. ومع ذلك، قد توضح دراسة تم إجراؤها عدد الصناعات التي تقوم بتصريف المواد الكيميائية في المياه، والنسبة المئوية لإمدادات المياه المتأثرة بذلك (أي الأدلة الكمية)، ومن الممكن أن تقنعك هذه الدراسة أنت وزملاءك – بشكل أكبر من الأدلة الكمية – بالتصويت لصالح مشروع قانون مقترح لمكافحة التلوث.

وللحصول على معلومات عن مسببات السلوكيات المسببة للمشكلة، تستطيع «الجماعات التي يتركز عليها الاهتمام» – وهي عبارة عن مجموعات صغيرة من المنتفعين تتحاور مع بعضها البعض – ويمكن ترتيبها بسرعة وبتكلفة غير باهظة نسبيا، أن تقدم فهما مفيدا تدعمه أدلة قصصية.

مثال

على سبيل المثال، قد تشير مجموعة المزارعين إلى أن كثيرا من المزارعين لا يستطيعون أن يزيدوا إنتاجية محاصيلهم المنخفضة لأنهم لا توجد لديهم مدخلات كافية لزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل عالية الإنتاجية. وحتى في حال عدم وجود بيانات دقيقة عن عدد المزارعين الذي يعانون من انخفاض إنتاجيتهم نتيجة لذلك السبب، يمكنك أن تصوت بشكل مبرر لصالح مشروع قانون يساعد المزارعين على الحصول على المدخلات الأساسية. وقد تتسبب المطالبة بأدلة كمية لإثبات تلك الفرضية بمستوى أعلى من الاحتمالية في تأخير الإجراء التشريعي بلا داعي.

استخدام المجموعة التي يتركز عليها الاهتمام في جمع البيانات

استخدام المجموعة التي يتركز عليها الاهتمام في الحصول على حقائق عن السلوكيات الملوثة للبيئة تأمل إحدى الجماعات التي يتركز عليها الاهتمام الموجودة في دائرتك الانتخابية المكونة من ممثلين عن المجتمع مثل، عمال المصانع، ومديرو الشركات، والأفراد ذوو الصلة العاملون بالجهاز التنفيذي.

إن هؤلاء الأشخاص، بناء على خبراتهم الخاصة، يمكنهم أن يقدموا حقائق عن مسببات السلوكيات الصناعية الملوثة للبيئة. وقد تفيدك هذه الحقائق في فهم التكاليف والمزايا الاجتماعية المحتملة للقانون المقترح.

وبالطبع، تظل صحة استنتاجات المجموعة مقيدة بخبرات أفرادها. ومع ذلك، قد يكشف التحليل الذي تجريه المجموعة أن بعض المصانع تفتقر إلى التقنية اللازمة للتخلص من أنواع معينة من النفايات السامة بطرق أقل تلويثا للبيئة. وقد يشير ذلك إلى أنه، بالإضافة إلى حظر إلقاء النفايات في المياه الجوفية، ينبغي أن تختار أحكام مشروع القانون جهازا حكوميا يقوم بمساعدة مديري المصانع في الحصول على التقنيات المتاحة للتخلص من النفايات دون تلويث البيئة. وعلى نحو بديل، يمكن أن توفر المجموعة معلومات عن إمكانية حظر تصنيع المنتجات التي تُستخدم مكونات سامة في تصنيعها، وطلب إحلال المكونات غير السامة المتاحة فعليا محل تلك المكونات السامة.

وإذا بدا من المرجح أن تلك الأحكام التشريعية لن تتطلب أكثر من مجرد فرض تكاليف يمكن تحملها، يمكنك بشكل معقول أن تقرها، حتى دون إجراء مزيد من البحوث.

ومن ناحية أخرى، إذا قدم المشاركون حقائق تبين أن حظر استخدام المواد الكيميائية السامة يهدد بفرض تكاليف اجتماعية أو فعلية باهظة (مثل فقدان الوظائف، أو فقدان منتجات رئيسية، أو ارتفاع تكاليف تطبيق القانون)، يمكن أن تبحث في سن قانون يفوض جهازا أو معهدا للبحوث مهمة التحري عن إمكانية استخدام تقنيات تصنيعية بديلة.

وللحصول على أدلة حول عمومية تحليل المجموعة، قد يجري الجهاز دراسة كمية للصناعات التي تستخدم مواد كيميائية سامة. وقد تقدم المجموعة حقائق تساعد على الموازنة بين تكاليف إجراء تلك الدراسة – من ناحية الوقت والموارد البشرية والمالية – وبين احتمال أن تقلل التدابير المقترحة من خطر التلوث. وقد تقترح المجموعة وسائل قد يتمكن المنتفعون من خلالها من المساعدة في مراقبة وتقييم تنفيذ القانون المقترح وتأثيره الاجتماعي.

تظهر قيمة البيانات الكمية عند الموازنة بين التكاليف والمزايا الاجتماعية والاقتصادية (انظر الفصل الرابع). فإذا جنى نصف إجمالي عدد المزارعين، بدلا من نسبة ٣ في المائة منهم فقط، إيرادات

منخفضة من محاصيلهم بسبب رداءة نوعية البذور، فمن المرجح أكثر أن تصوت أنت وزملاؤك لصالح قانون يوجب على جهاز التوسع الزراعي أن يمنح هؤلاء المزارعين فرصة للاستفادة من الأنواع الحديثة من البذور.

ومع ذلك، ستجد أن كثيرا من العوامل الاجتماعية التي يجب عليك أن تقيّمها عند تحليل التكلفة والمزايا تتنافى مع المقاييس الكمية. وفي إطار القيود التي يفرضها الوقت والموارد، قد تضطر إلى الاعتماد على المعلومات النوعية. تذكر أن تقلل من أخطار التحيز من خلال التأكد من أن الباحثين الذين يقدمون المعلومات النوعية يستخدمون مستوى عال من المهارات المعتمدة على عدة فروع معرفية ويستخدمون كذلك إجراءات ومعايير معدة بعناية.

وإذا بدا أن القانون المقترح قد يتضح أنه باهظ التكلفة من حيث تكاليف تنفيذه أو تبعات السلبية المحتملة، قد ترغب في منح أحد الأجهزة سلطة تمكنها من إجراء مزيد من البحوث الضرورية، وعلى هذا الأساس، تفوضها في إصدار لوائح إدارية جديدة. (انظر القانون غير ذاتي التنفيذ، الفصل السادس؛ وتذكر أن تقيد من سلطة الجهاز المتصلة بوضع القواعد عن طريق تحديد المعايير والإجراءات.)

٣. أهمية التقنيات الخاصة باختيار العينات

لا يستطيع باحث أن يجمع كل المعلومات التي قد تتوفر لدى المنتفعين الأفراد عن مسببات السلوكيات المسببة للمشكلة. ويجب على الباحثين أن يختاروا عينات تمثل بشكل مناسب القطاع السكاني الأكبر من المنتفعين ذوي الصلة؛ على سبيل المثال، بالنسبة لقانون التوسع الزراعي، تكون العينة من المزارعين ووكلاء التوسع الزراعي؛ وبالنسبة لقانون تعويض العاملين، تكون العينة من العمال ومديري المصانع والأفراد العاملين في نظام التعويض القائم؛ وبالنسبة لقانون موجه نحو بعض أنواع التلوث البيئي، تكون العينة من أعضاء المجتمعات المجاورة.

ولا يكاد القطاع الأكبر من المنتفعين يتكون قط من مجموعة متجانسة. فالاختلافات في العمر، والجنس، والعرق، والدين، والطبقة قد يكون لها تأثير ملحوظ على الطريقة التي تؤثر بها المسببات المقترحة في أجندة الروكيبي على سلوكيات الأطراف الفاعلة ذات الصلة. وسواء اختار الباحثون

منتفعين للمشاركة بشكل مباشر في التخطيط لعملية البحث وتنفيذها، في شكل مجموعات يتركز عليها الاهتمام، أو في شكل مقدمي معلومات في دراسة أعم، فإن على هؤلاء الباحثين أن يختاروا عينة تمثل، إلى أقصى حد ممكن، كل الشرائح السكانية الكبيرة ذات الصلة.

لقد وضع علماء الاجتماع تقنيات للتقليل من خطر التحيز عند اختيار العينات. ويقرر الباحثون التقنيات التي سيستخدمونها من خلال المقارنة بين التكاليف من حيث الوقت، والموارد المالية، والجهد البشري. تَحقق دائما مما يلي: هل اختار الباحثون عينة تمثل بشكل مناسب مجموعات وطبقات السكان ذات الصلة؟

٤. التعلم من القانون الأجنبي والتجربة

بما أن سلوكيات الأطراف الاجتماعية الفاعلة تعكس حقائق فريدة خاصة بالبلد، فإن مجرد قراءة النصوص القانونية لبلد آخر لا تكون لها قيمة كبيرة. ومن ناحية أخرى، تستطيع الدراسات القائمة على الحقائق المتصلة بالتأثير الاجتماعي لقانون أجنبي (على الرغم من صعوبة العثور عليها)، أن توفر أفكارا واقعية عن الاحتمالات والصعوبات المتصلة بإدخال تدابير تشريعية مشابهة في بلدك.

احذر من الممارسات الأربع التي قد تحد من فائدة الأدلة المتصلة بتجارب شعوب أخرى مع القوانين التي تبدو، في ظاهرها، مشابهة لمشروع القانون الموجود بين يديك:

القيود المفروضة على الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى

١. اختلاف المفاهيم. لكي يجري الباحثون مقارنات بين البلدان، عليهم أن يستخدموا مفاهيم تحمل نفس المعاني، لا سيما وأن المفاهيم الاقتصادية المستخدمة للأغراض الإحصائية قد تختلف معانيها اختلافا تاما باختلاف البلدان، وبالتالي قد يكون لها دلالات اجتماعية مهمة.

مثال

على سبيل المثال: ستجد أن التقرير الحكومي الذي لا يدرج تحت مسمي «الذين تم توظيفهم» سوى أولئك الذين يعملون فيما يسمى بالقطاع «الحديث» فقط قد يؤدي إلى تجاهل الطريقة التي تسبب بها قانون جديد، يسمح للسلع المستوردة باكتساح الأسواق المحلية، في زيادة أعداد العاملين بالقطاع غير

الرسمي الذين فقدوا وظائفهم.

- ٢. اختلاف ظروف البلد قد يجعل مقدمي المعلومات في مختلف البلدان يقدمون إجابات مختلفة ومضللة عن نفس الأسئلة. فقد يعطي البعض إجابات غير صادقة عن أسئلة الدراسة المتصلة بدخول أسرهم لأنهم يخافون من زيادة الضرائب.

ولكي يقيم الباحثون الأمريكيون القدرة على استعمال الأدوات، قد يسألون عن الفرق بين المفك ومفتاح الربط؛ وفي البلدان المتقدمة، حيث لم يستخدم كثير من الناس أيا من الأداتين، لن تشير إجاباتهم إلى أي شيء حول قدرتهم على استخدام الأدوات.

- ٣. تفسيرات الكلمات. قد تؤدي الاختلافات الموجودة في الترجمات اللغوية – التي تتدرج من اختلاف المعاني بالنسبة لنفس الكلمة إلى اختلاف الإجابات عن نفس الأسئلة نتيجة اختلاف الثقافات – إلى إساءة تفسير نتائج البحوث التي تشمل عدة ثقافات. اسأل في مختلف البلدان: هل تحمل الكلمات الواردة في الاستبيان نفس المعاني بالنسبة لمن أجابوا عليه؟

- ٤. تقنيات اختيار العينات المستخدمة في بلدان مختلفة قد تنتج عنها استنتاجات غير قابلة للمقارنة. حاول أن تكتشف المدى الذي استخدم في نطاقه الباحثون، في كل بلد، عينات قابلة للمقارنة بين السكان.

ملخص

إن كون أن الهدف من التشريع الذي يستهدف إحداث التحول هو تسهيل التغيير الاجتماعي المهم أمر له دلالات ذات مغزى ليس فقط بالنسبة لأنواع الحقائق التي تحتاجها لتقييم مشروعات القوانين المقترحة، ولكن أيضا بالنسبة للخطوات العملية المستخدمة في الحصول على تلك الحقائق.

أولا،
هل اتبعت عملية الصياغة المعايير والإجراءات التي سهلت الحصول على مدخلات وملاحظات من

المنتفعين ذوي الصلة، لا سيما أولئك الذين يتم استبعادهم عادة من أروقة السلطة، أي النساء، وكبار السن، والفقراء، والمعاقين، والأقليات العرقية؟

ثانيا،
يمكن أن يقدم البحث القائم على المشاركة قدرا من المعلومات النوعية عن مسببات السلوكيات المسببة للمشكلة يمكن أن تسهم في إعداد مشروعات قوانين يمكن تنفيذها بفعالية. ومع ذلك، قد تتطلب الموازنة بين التكاليف والمزايا الاجتماعية-الاقتصادية للتدابير التشريعية البديلة الممكنة مزيدا من الأدلة الكمية.

وبوصفكم مشرعين، أنتم بحاجة إلى معرفة قدر كاف من المعلومات عن التقنيات النوعية والكمية لتقيمّوا دلالات الحقائق التي يدعي صائغو مشروع القانون أنها تبرر التفاصيل الواردة في مشروعات قوانينهم مهما كانت الطريقة التي جُمعت بها. اسأل: هل استخدم الباحثون عينات نموذجية وافية ليتجنبوا الاستنتاجات أحادية الجانب؟ وهل تجنبوا الاستجابات المتحيزة للثقافات؟ وكيف حددوا المؤشرات الخاصة التي استخدموها؟ وهل كان للاختلافات اللغوية تأثير على دلالات الإجابات؟ لكي تقيّم الدلالات المأخوذة من تجربة بلد آخر، اسأل كل هذه الأسئلة وأكثر.

وباختصار، يجب أن تفهم بشكل واف تقنيات البحث كي يساعدك ذلك في تقييم الأدلة المتاحة. ذلك أن التشريعات السليمة يجب أن تستند إلى حقائق سليمة. ولكي تقيّم ما ينقله لك شخص ما عن الحقائق، عليك أن تقيّم المنهج المستخدم في الحصول على تلك الحقائق.

تدريبات:

١. لماذا ينبغي عليك أن تطرح أسئلة معّدة سلفا لاكتشاف جودة الحقائق (أي، الأدلة) التي يرتكن إليها مقدمو مشروع القانون في تبرير الأحكام التفصيلية لمشروع القانون؟ وما هي المعايير التي ينبغي أن تستخدمها لتقييم تلك الأدلة؟

٢. لماذا ينبغي عليك أن تستفسر عن المدى الذي أشرك به مقدمو مشروع القانون المنتفعين – أي أولئك المتأثرون بمشروع القانون، لا سيما الفقراء والضعفاء – في تقديم الأدلة عن طبيعة المشكلة الاجتماعية

وعن الأشخاص الذين تتسبب سلوكياتهم في حدوثها، وما هي هذه السلوكيات؟ وتفسيرات تلك السلوكيات؟ ونطاق الحلول الممكنة؟ والتكاليف والمزايا الاجتماعية - الاقتصادية للحل المقترح في مشروع القانون (بما في ذلك تبعاته السلبية المحتملة) بالمقارنة بالحل البديل الرئيسي؟

٣. ما هي، حسبما فهمت، الاختلافات بين الأدلة الكمية والأدلة النوعية؟ وفيما يتعلق بإعداد تقرير بحثي يبرر مشروع قانون، ما هي مزايا وعيوب كلا النوعين من الأدلة؟